

## ملوك البترول

رُكِنْد

كان الشأن الاكبر في القرن الماضي لتعمم الحجري لاعتماد المعامل والبواخر عليه . اما المعامل فبعضها لا يزال اعتماده على الفحم والبعض الآخر صار اعتماده على الكهرباء سواء كانت متولدة من الفحم من المحار والماء . واما السفن البخارية تجارية كانت او حربية فصار أكثر اعتمادهما على البترول نوقده بدل الفحم ومنقصر كلها عليه في القريب العاجل على ما يظهر . ووضفت اليها السيارات والطائرات ولذلك صار البترول من الحاجيات التي لا يستغنى عنها . وهو ليس من المراد التي تزرع وتستهلك كالحبوب والاشجار فتولد البزرة مثات ولا مما يسير الحصول عليه في أكثر الاماكن كالمياه والمعادن بل هو مما خصت به بعض الاراضي . ولذلك انصرفت همه الدول الحربية والتجارية الى امتلاك تلك الاراضي والأ تعذر عليها وجود القوة المسيرة لاساطيلها البحرية والبرية والهوائية من البواخر والسيارات والطائرات

ولما كان المشور على الينابيع العزيرة من البترول غير خاضع لارادة الانسان ولا هو مرتبط بقاعدة معلومة صار هذا المشور نوعاً من المضاربة فقد ينفق الباحث مالا قليلاً فيصل به الى غنى وافر وقد ينفق ثروته كلها ولا ينال شيئاً . وهذا لا يعني ان ليس في الاكتساب من البترول مجال للبحث والعمل المنتج فان ما يستنبط منه من الارض لابد من تكريره ونقطه على اساليب مختلفة حتى يصير صالحاً للاستعمال فيما يراد استعماله له وحتى يسهل نقله من مكان الى آخر . والاعمال اللازمة لذلك اقتضت معارف اكبر العلماء وايرع المهندسين . فهو مادة طبيعية كالفحم الحجري والحديد ولكنها لا تصلح للاستعمال الا بعد ما تعالج على اساليب شتى

واذا ذكر ملوك البترول فاقول من يحظر على البال منهم ركفلر الامبركي صاحب الملايين انكشيرة والمبرات الوافرة الذي اعطى ابنه مائة مليون جنيه ووهب المدارس والمكاتب والمستشفيات ونحوها مائة مليون اخرى ولم يزل في يدور ثروة طائلة لا يدري كيف ينقها حتى يموت فقيراً . وما نحن موردون شيئاً من ترجمته وما فيها من الاعمال التي تصلح ان تكون دستوراً لغيره

ولد جون ركفلر بولاية نيويورك في ٨ يوليو سنة ١٨٣٩ وانتقل بو أبوه إلى كليفلند سنة ١٨٥٥ حيث لبط به سك الدفاتر في بيت تجاري هناك وجعل راتبه ٥٠٠ ريال في السنة. وحدث حينئذ امران كان لما التآن الاكبر فيها وصل اليه من الغنى انوافر. الاول ان صاحب ذلك البيت التجاري امره ان يدفع لرجل ثمن ادوات صحية وضمها له في بيته فنظر في الاثمان المطلوبة لتلك الادوات فوجد انها مقدرة يا اكثر من ثمنها الحقيقي ولو قليلاً فابى دفعها نسرًا به صاحب البيت التجاري. وكان هذا شأنه في كل اعماله التالية فانه كان ينظر في الجزئيات ويهتم بها كما يهتم بالكلية. والامر الثاني انه لما جمع من اجرتي ٨٠٠ ريال اثناء رجل اسمه كلارك وقال له انه عازم على انشاء محل تجاري ويود ان يشركه معه اذا اتاه بالتي ريال. فنظر في الامر واستحسنه وذهب الى ابيه وطلب منه ان يقرضه الف ريال فقال له ابوه انه كان عازمًا ان يعطي كل ولد من اولاده الف ريال حينما يبلغ سن الرشد اما وهو لم يبلغ تلك السن (اي ٢١ سنة) فانه يعطيه الف الريال دينارًا عشرين في المائة. فرضى بذلك وتمت الصفقة على هذه الصورة وانشئ محل كلارك وركفلر. واخذ ابيه الربا منه دليل على ما اتصف به ذلك البيت من حيائه المعاملات المالية اساليب تجارية لا محل فيها للمواطف ومراعاة الاطوار

\*\*\*

رأينا مصابيح البترول اول مرة في مدرسة الزوم الارثوذكس الكبرى بسوق الغرب في لبنان سنة ١٨٦٤ فكنا نجلس للدرس في المساء والرائحة الشائقة تفوح منها ولا يمر اسبوع الا ويشتمل مصباح او اكثر من تلك المصابيح ويتغير فتخرج من غرف الدرس مذعورين لان البترول لم يكن يكرر كما يكرر الآن ولا كان يتقي من الشوائب التي كانت تخالطه ومن البزير السريع الالتهاب. فان المنكرين كانوا يحسبون البزير نفاية لا فائدة منها فلا يمتنون باستخلاصه. وكل ما يتعلق بالبترول من حين استنباطه من الارض الى ان يصل الى من يستعمله كان في حالة الاضطراب والتشويش جيًا تناول ركفلر هذا الموضوع فمزج على اصلاح ذلك كلو واستخراج نوع من البترول يكون في جودته مقياسًا (ستندرد) يقاس غيره عليه ومن ثم سميت شركته الآتي ذكرها شركة ستندرد اويل اي شركة البترول الذي هو مقياس. وقد جعل الاقتصاد اساسًا لعماله مثال ذلك ان اضطية صفائح البترول كان النطاه منها يلهم باربعين نقطة من اللحام فوجد بعضهم ان تسعًا وثلاثين نقطة تكفي فغرى ركفلر على ذلك فبلغ ربح شركته من اقتصاد نقطة واحدة من اللحام



والاسلوب الثالث اثناء مجلس الادارة حيث يجتمع المديرون كل يوم ويتذاكرون في مصالح الشركة فيصير كل واحد منهم على علم بكل الاعمال التي تنطاطها ودست الحال على هذا المنوال وركنر يشي شركات جديدة ويضمها في غيرها الى شركته الاصلية ريسطر عليها الى ان كانت سنة ١٩١١ فاذبحي عليه حينئذ ان في هذا الضم وهذه السيطرة احتكاراً غير جائز فحكمت المحكمة بتفريق هذه الشركات فافتقرت واستمر ركنر حينئذ من ادارتها ومن ادارة شركته الاصلية لكن هذا الاقتراق لم يضعها بل زادها قوة وانتشاراً وزاد اعمالها اتساعاً وقد كان مجموع رؤوس اموالها ٢٢٥٠ مليون ريال سنة ١٩١١ فصار ٩٢٥٠ مليون ريال سنة ١٩٢٣ وكان ركنر ٢٤٤٣٤٥ سهماً في شركته الاصلية وكان السهم منها يساري ٦٥٠ ريالاً سنة ١٩١١ فقيمتها كلها كانت اقل من ١٥٩ مليون ريال فصارت قيمة السهم الآن ٣٥٠٠٠ ريال فتساوي كلها ٩٥٥ مليون ريال او نحو مائتي مليون جنيه

والراسخ في الاذهان ان ركنر لا يملك الا اسهم البترول والحقيقة انه يملك اسهماً كثيرة في شركات سكك حديد وبتاجم الحديد ثروته بلغت اكثر من الف مليون ريال ( مائتي مليون جنيه ) لكنه اتفق نحو نصفها في الاعمال الناعمة كالمدارس والمكاتب وما اشبه

ومما جرى عليه في هباته انه لا يهب تقوداً بل اسهماً من شركانه وبقي لمديري شركانه شيئاً من السيطرة عليها فتزيد قيمتها مع الزمن وتزيد قيمة هباته بها . مثال ذلك ان ثمن السهم في شركته القديمة كان ١٢٥ ريالاً سنة ١٨٩٣ فلما وهب مدرسة ٤٠٠ اسهم منها حينئذ اي ٥٠٠٠٠ ريال لصار ثمنها ١١٤٩٠٠٠ ريال سنة ١٩٢٣ وتكون المدرسة قد تناولت ربحاً في هذه السنين يبلغ ٧٢٢٠٠٠ ريال مع انه لو اعطاها ٥٠٠٠٠٠ ريال تقوداً لبعثت كما هي ولما زاد ربحها في هذه السنين على ١١٦٠٠٠ ريال

ولما استقال من الادارة العامة وقت اقتراق الشركات صار لكل شركة مدير خاص يتولى شؤنها فتمت واتسعت فزادت قيمة ممتلكاتها اكثر من عشرين ضعفاً وهذا سبب الزيادة العظيمة في ثروته. وقد ثبت من ذلك ان اتحاد الشركات مفيد في بداعة الاعمال الى ان يتدرب المديرون على العمل ثم يصير الانفصال اصح من الاتحاد